



## دوافع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و أثرها على الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة)

م.م. معتز كاظم المالكي  
المديرية العامة لتربية البصرة  
وزارة التربية  
محافظة البصرة - العراق  
البريد الإلكتروني: mallkimotaz1980@gmail.com

### الملخص

يهدف البحث إلى دراسة الدوافع والأسباب التي أدت إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات المالية مثل المصارف والبنوك كوسيلة لتزويد الأطراف الخارجية من مستخدمين ومستثمرين وعلى جميع المستويات بالبيانات والمعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة والصحيحة. أيضاً أوضح البحث دور الموظفين من محاسبين ومدققين وتطوير قدراتهم في معرفة تطبيق المعايير المحاسبية في المؤسسات المالية ومنها المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وهذا ما لوحظ في ما بعد عام 2003م من كثرة المصارف والبنوك في المؤسسات والشركات المالية العراقية وعدم شفافية والإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية بالشكل الصحيحة حيث يؤثر إلى ان هناك قصور وتدني في مستوى تقديم البيانات المالية في المؤسسات المالية ومنها المصارف الخاصة العراقية عينة البحث وهذا ما تم دراسة في الجانب التطبيقي بشكل عملي في عينة البحث من خلال استبانة مفتوحة معدة لبيان دوافع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية حيث أخذت عينة البحث (40) فرداً للإجابة عن الاستفسارات في الاستبانة ومن نتائج البحث وإجابات الاستبانة وبنسبة (80%) احتلت المرتبة الأولى هي ( أن المعايير المحاسبية الدولية هي تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة وتقديم حلول مبتكرة للإفصاح المحاسبي ) وهي من الدوافع الرئيسية المهمة لتطبيق المعايير (IAS) واحتلت المرتبة الأخيرة الدافع لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وهو (في التطبيق والواقع تواجه المصارف الكثير من العقبات في انتهاج أسلوب الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية) بنسبة (66%). ومن التوصيات التي وصى بها الباحث ضرورة تطبيق المؤسسات والشركات المالية بشكل كامل المعايير المحاسبية الدولية (IAS) حتى تكون البيانات والمعلومات المالية مفيدة للأطراف الأخرى .

**الكلمات المفتاحية:** المعايير المحاسبية الدولية، الإفصاح المحاسبي، البيانات المالية، المصارف العراقية.

# Motives for Applying International Accounting Standards and their Impact on Accounting Disclosure

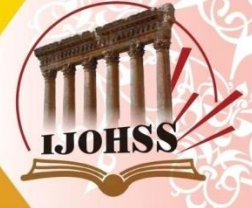
(Applied research in a sample of private Iraqi banks)

**Muataz K Adhim Al-Maliki**  
General Directorate of Education Basra  
Ministry of Education  
Basra, Iraq

## ABSTRACT

The research aims to study the motives and reasons that led to the application of international accounting standards in financial institutions such as banks and banks as a means to provide external parties, including users and investors, at all levels, with the financial data and information necessary to make rational and correct decisions. The research also clarified the role of the employees of accountants and auditors and developing their capabilities in knowing the application of accounting standards in financial institutions, including private banks listed on the Iraq Stock Exchange. This is what was observed in the post-2003 year of the large number of banks and banks in the Iraqi financial institutions and companies and the lack of transparency and the correct disclosure of financial information and data as it indicates that there are deficiencies and low levels of financial data presentation in financial institutions, including Iraqi private banks, the research sample and this is what has been done. A study on the practical aspect in a practical way in the research sample through an open questionnaire prepared to demonstrate the motives for applying international accounting standards, as the sample took (40) research individuals to answer inquiries in the questionnaire, the results of the research , and the answers to the questionnaire, and at a rate of (80%) it was ranked first (accounting standards). International is the design, development and application of new financial processes and tools and the provision of innovative solutions for accounting disclosure) which is one of the main important motives for applying the standards (IAS) and ranked last for the application of international accounting standards which is (in application and in reality, banks face many obstacles in adopting the method of accounting disclosure of financial statements. At a rate of (66%) .Among the recommendations recommended by the researcher is the necessity for financial institutions and companies to fully implement the International Accounting Standards (IAS) in order for the financial data and information to be useful to other parties.

**Keywords:** international accounting standards, accounting disclosure, financial statements, Iraqi banks.



## المقدمة

أن العراق من الدول التي تعتمد على مجموعة من القواعد المحاسبية المحلية وفي ظل عدم تتطابق الممارسات المحاسبية بين البلدان المختلفة والتي منها العراق ظهرت الحاجة إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في جانبي القياس والإفصاح المحاسبي في المصارف الخاصة العراقية من أجل إعداد قوائم أو تقارير مالية تكون قابلة للمقارنة وموثوقة مع مثيلتها الدولية لتشجيع الاستثمار والدخول في الأسواق العالمية. وتلعب المصارف دورا مهما في عملية دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام إذ تمثل بوصفها من المؤسسات المالية التي تتلقى الأموال من الجمهور وتقوم باستعمالها لحسابها الخاص بعمليات التسليف والقروض والاستثمار وفي ضوء تعاونها مع الدول وذلك للمساهمة في تنفيذ الخطط الموضوعية. حيث أن اغلب القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية تكون على ارتباط بالمصارف، لما تقدمه هذه المصارف من خدمات مصرفية لهم سواء أشخاص طبيعيين أم أشخاص معنويين، ومن هنا يلاحظ ارتباط وتأثير المصارف على اقتصاديات البلدان. وفي العراق بدأ النشاط المصرفي بالتوسع نظرا للتغيرات التي حصلت في جميع المجالات السياسية والاقتصادية كافة مما أدى إلى انفتاح الأسواق العراقية على الأسواق العالمية بصورة غير مسبوق، إذ شهد زيادة في عدد المصارف الخاصة بصورة ملحوظة في هذه الفترة منذ عام 2003 صعودا.

تناول البحث دراسة دوافع تطبيق والتزام المصارف الخاصة المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، وبيان أثارها على القياس والإفصاح المحاسبي وبما يخدم مستخدمي البيانات المالية في ترشيد قراراتهم. وفي ضوء ذلك فإن البحث يستند على فرضية أساسية وهي إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الذي يعزز من خصائص الإفصاح والقياس في البيانات المالية المعروضة مما يساعد في اتخاذ القرارات.

وتحقيقا لإغراض الدراسة فقد تم تقسيم البحث إلى:

المبحث الأول: منهجية البحث .

المبحث الثاني: الإطار النظري يتكون من:

المحور الأول: المعايير المحاسبية الدولية.

المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي.

المحور الثالث: البيانات المالية.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي (العملي) :

المحور الأول: مجتمع وعينة البحث.

المحور الثاني: الطرق الإحصائية لاحتساب نتائج الاستبانة.

المحور الثالث: دوافع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتأثيرها على عينة البحث.

الاستنتاجات والتوصيات.

وأخيرا المصادر والمراجعة

## المبحث الأول

### منهجية البحث

**أولاً: هدف البحث** يهدف البحث إلى تحقيق الغاية وهي الاهتمام في توفير معلومات محاسبية قابلة للتوحيد مع مثيلاتها الدولية وتأثير ذلك على تشجيع الاستثمار لاسيما الجانب المصرفي موضوع البحث.

**ثانياً: أهمية البحث** بعد تعاضد دور البيانات المالية بوصفها مصدرا رئيسيا لاتخاذ القرارات واتساع هذه الأهمية لتجاوز النطاق المحلي إلى الدولي وما رافقها من رغبة في توسيع الاستثمارات للشركات الدولية للاستثمار في العراق، تأتي أهمية البحث من خلال تلبية حاجة المشروعات الاقتصادية إلى تقارير مالية قابلة للفهم والمقارنة والتوحيد مع مثيلتها الدولية .

**ثالثاً: مشكلة البحث** زادت الحاجة إلى معلومات محاسبية أكثر ملائمة وموثوقة لاتخاذ القرارات الخاصة بذلك في ضوء التغيرات الحاصلة في العراق من النواحي السياسية والاقتصادية ومرافق هذه التغيرات من انفتاح

على العالم الخارجي، وعلى اثر هذه التغييرات ونخص الاقتصادية منها وتشجيع الاستثمارات الأجنبية لاسيما الشركات الدولية مما خلق الحاجة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية .  
رابعاً: **فرضية البحث** لتحقيق أهمية وهدف البحث تم اعتماد الفرضية الآتية ( إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يعزز من خصائص الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المعروضة مما يساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة.  
خامساً: **مجتمع البحث** يتمثل مجتمع الدراسة عينة من المصارف العراقية الخاصة حيث تم اختيار مصرفي ( مصرف سومر التجاري ش.م.خ، مصرف الاستثمار العراقي ش.م.خ ) بوصفها عينة البحث .

## المبحث الثاني الإطار النظري

### المحور الأول (المعايير المحاسبية الدولية)

**تمهيد:** أن المعايير المحاسبية تعتبر كقياس لقياس السلوك الاقتصادي فهي قياسات تطبقها الشركات ومؤسسات الأعمال المختلفة لقياس عناصر البيانات المالية (القوائم المالية) لتحديد نتائج النشاطات والموقف المالي للمؤسسة وهذا ما سوف يتطرق اليه الباحث من خلال التكلم عن مفهوم وتعريف وأهداف ونشأة وأنواع المعايير المحاسبية الدولية وكما يلي:

#### أولاً. مفهوم وتعريف المعايير المحاسبية الدولية "1" :

أن مفهوم المحاسبة الدولية عرفت ( بأنها احد فروع المحاسبة التي تهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحرري عن أسباب اختلافها).  
كما عرفت المحاسبة الدولية (أنها مجموع المعايير والمبادئ الموحدة والمقبولة على المستوى الدولي لتحكم الممارسة العملية للمهنة) حيث ركزت التعاريف على الآتي:

1. أن المحاسبة نظام عالمي يمكن ان تتبناه جميع الدول.
  2. تطوير المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية من خلال الدراسات والأبحاث النظرية.
  3. دراسة الأنظمة المحاسبية في الدول المختلفة من خلال المفاهيم والفرضيات والأسس والقواعد المحاسبية.
  4. دراسة الأنظمة المحاسبية للتحرري عن أسباب اختلافها لاختيار النظام الأكثر ملائمة.
- كما عرفت المعايير المحاسبية : هي عبارة عن مجموعة من القواعد والنظم التي تحكم وتنظم عمل المحاسبة والمحاسبين وذلك بتقديمها القواعد العملية يلتزم بها المحاسبون في أداء عملهم المهني"2".

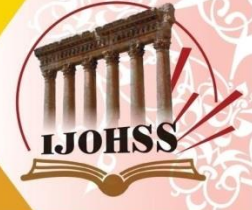
#### ثانياً. اهداف المعايير المحاسبية الدولية :

- تهدف معايير المحاسبة الدولية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية من اجل التوحيد المحاسبي دولياً "3":
1. معرفة مدى تأثير الأنظمة المحاسبية المختلفة على اقتصاديات الدول المختلفة.
  2. توفير المعلومات المحاسبية الموحد للشركات المؤسسات المالية الدولية.
  3. خدمة المستثمر الدولي من خلال تقديم بيانات وقوائم وتقارير مالية ملائمة لاتخاذ القرار.
  4. التوصل لأسس وقواعد ومعايير محاسبية دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير الأنظمة المحاسبية المحلية.
  5. تظهر أسباب اختلاف البيانات والمعلومات المحاسبية في تقارير المؤسسات والشركات الدولية.
  6. يجب دراسة النظم المحاسبية في الدول العالم المختلفة للوصول إلى النظام الأكثر ملائمة لاحتياجات تلك الدول.

7. قابلية مقارنة القوائم المعدة في بلدان مختلفة وتؤدي تلك إلى تعزيز قرارات الاستثمار والاقتراض وتسهل لمستخدمي البيانات المالية ( القوائم المالية) من إي بلد فهمها وإدراكها وأن كانت معدة في بلدان أخرى"4".

#### ثالثاً. نشأة وأنواع المعايير المحاسبية الدولية"5" :

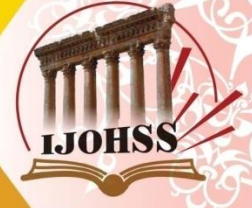
وهنا سيطرق الباحث الى نشأة المعايير من خلال الجهة المسؤولة عن اصدار المعايير المحاسبية الدولية وهي لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) التي أسست في 1973/6/29م اثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في ( استراليا ، كندا ، فرنسا، ألمانيا، اليابان ، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة ، إيرلندا،



والولايات المتحدة) كان الهدف أن تقوم اللجنة بإعداد ونشر المعايير وان تدعم قبولها والتقييد بها، وقد اكتسبت لجنة المعايير المحاسبية الدولية اعترافا واسعا بأهليتها والتحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في معظم دول العالم سواء في أوروبا أو آسيا مما أدى في عام 1982م إلى انضمام كل الهيئات المحاسبية المهنية التي كانت عضوا في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والذي كان (يضم مائتي هيئة مهنية حول العالم) إلى لجنة المعايير المحاسبية الدولية التي استمرت بالعمل منذ عام 1973م حتى عام 2001م في وضع المعايير المحاسبية الدولية حيث قامت بإصدار 41 معيارا دوليا، وفي عام 2000م تم إعادة هيكلة لجنة المعايير المحاسبية الدولية والنظام الأساسي لها وتم تسميتها بمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) الذي اعتبر منذ بداية نيسان 2001م هو المسؤول عن إصدار المعايير المحاسبية الدولية وتعديلاتها، والذي سوف نقوم باستعراض قائمة بأنواع المعايير المحاسبية الدولية التي لها علاقة بموضوع البحث والتي تهم المصارف العراقية الخاصة وكما في الشكل التالي:

رقم المعيار	عنوان المعيار
1	عرض القوائم المالية IAS1
8	السياسات المحاسبية والتغيرات في لتقديرات المحاسبية IAS8
10	الإحداث اللاحقة للفترة الابلاغية IAS10
21	اثر التغييرات في اسعار الصرف العملات الأجنبية IAS21
24	الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة IAS24
27	القوائم المالية الموحدة والمنفصلة IAS27
28	الاستثمارات في الشركات الزميلة IAS28
29	التقارير المالية في اقتصاديات نشاط التضخم IAS29
30	الإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة IAS30
32	الأدوات المالية: العرض والإفصاح IAS32
34	التقارير المالية المرحلية IAS34
39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس IAS39

الشكل من أعداد الباحث



## المحور الثاني (الإفصاح المحاسبي)

**تمهيد:** على مختلف المراحل التي تمر بها المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يعمل الإفصاح على أظهار وبيان تلك المعلومات كما هي وبأمانه وعدم إخفاء أي جزء منها وهذا ما سوف يتطرق اليه الباحث من خلال مفهوم وتعريف وأهمية وأنواع الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية.

أولاً. مفهوم وتعريف الإفصاح المحاسبي:

يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مفهوم مصطلح الإفصاح جاء بديلاً لمصطلح النشر أو عرض المعلومات المحاسبية وهو أنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغه للمستفيدين، وقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية "6".

كما عرف الإفصاح المحاسبي: شمول التقارير المالية للوحدة الاقتصادية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن تلك الوحدة الاقتصادية وعن فاعليتها ونشاطاتها كما في المصارف الخاصة العراقية عينة البحث "7".

ويرى الباحث أن الإفصاح المناسب يلعب دوراً هاماً سواء في نظرية المحاسبة أم في الممارسات المحاسبية ولا بد أن يتم ذلك في أي مناقشة أو بحث والتي تتمحور في نهاية الأمر حول غرض رئيسي وهو توفير المعلومات الملائمة لمستخدمي البيانات والقوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تتعلق بالوحدة أو المؤسسة المالية مصدره البيانات المالية مثل البنوك والمصارف موضوع البحث .

ثانياً. أهمية وأنواع الإفصاح المحاسبي:

1. أهمية الإفصاح المحاسبي "8": تعد الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، وتعد الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، ظهرت أهمية الإفصاح نتيجة أن الأطراف الخارجية غالباً لا تمتلك السلطة لإلزام الوحدة الاقتصادية بتقديم ما تحتاجه من بيانات مالية ضرورية من هنا فإن الإفصاح المناسب يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة وهذا بدوره يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً ويزيد من فرص نمو السوق المالي وهو المصارف الخاصة عينة البحث وازدهارها "9".

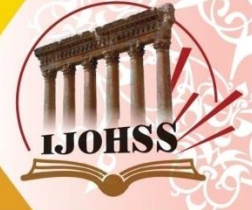
2. أنواع الإفصاح المحاسبي: يمكن تصنيف أنواع الإفصاح من حيث الأهمية إلى مايلي "10":

- أ- الإفصاح الكامل: ويقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه.
- ب- الإفصاح العادل: يعني الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج البيانات والقوائم المالية بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.
- ت- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.
- ث- الإفصاح الملائم: هو الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات المالية وظروف الوحدة وطبيعة نشاطها .
- ج- الإفصاح الوقائي: هو الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل البيانات المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي.
- ح- الإفصاح التقيفي: هو الإفصاح الذي ظهر اثر تزايد المطالبة عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار.

## المحور الثالث (البيانات المالية)

**تمهيد:** تعتبر البيانات المالية مخرجات النظام المحاسبي المعتمد لدى المؤسسة المالية كالمصارف مثلاً من عمليات بيع وشراء وأحداث خلال السنة المالية وهي مفهوم اعم واشمل من القوائم المالية حيث تشمل اضافة الى القوائم المالية الرئيسية من مركز مالي ( الميزانية العمومية ) وقائمة دخل وكشف التدفقات النقدية وكشف حقوق المالكين هناك تقرير الإدارة وتقرير مراقب الحسابات و الإيضاحات والملاحظات وسوف نتطرق من خلال البحث إلى مفهوم وتعريف وأهمية وأهداف البيانات المالية .

أولاً. مفهوم وتعريف البيانات المالية:



أن مفهوم البيانات المالية يعد للمستخدمين الخارجيين من قبل العديد من المشروعات حول العالم وعلى الرغم من أن البيانات المالية قد تبدو متشابهة بين بلد وآخر أن هناك فرقاً بينها تتسبب بها ربما ظروفًا اجتماعية واقتصادية وقانونية مختلفة ولقد قادة هذه الظروف الى استخدام "11":

1. تعاريف مختلفة لعناصر البيانات المالية منها (الاصول،الالتزامات،وحقوق الملكية،والإيرادات، والمصروفات).

2. معايير مختلفة في الاعتراف بعناصر البيانات المالية.

3. تفضيل أسس مختلفة للقياس.

4. تأثير نطاق البيانات المالية والافصاحات المدرجة فيها.

لذلك حرص مجلس المعايير المحاسبية الدولية على الالتزام بتضييق هذه الفوارق من خلال السعي لزيادة توافق التشريعات ومعايير المحاسبة والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية وذلك لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

كما يمكن تعريف البيانات المالية (القوائم المالية) "12": بأنها وسيلة النظم المحاسبية في عرض نتائج فعاليتها وأنشطتها في المؤسسة الاقتصادية حيث يتم خلاصة الوضع المالي على صورة قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) و خلاصة النشاط في المؤسسة المالية على صورة قائمة الدخل يتم تقديمها الى أطراف داخل المؤسسة المالية مع قوائمها التحليلية والى أطراف خارج المؤسسة لبيان حالة المؤسسة لكافة الأطراف التي تتعامل معها.

**ثانياً. أهمية وأهداف البيانات المالية:**

1. أهمية البيانات المالية: تنبع أهمية البيانات المالية من الفرضيات الأساسية لإعداد البيانات المالية والخصائص النوعية للبيانات المالية وكما يلي:

- 1.1. الفرضيات الأساسية للبيانات المالية وهي "13":

أ. قاعدة الاستحقاق *Accrual Basis*

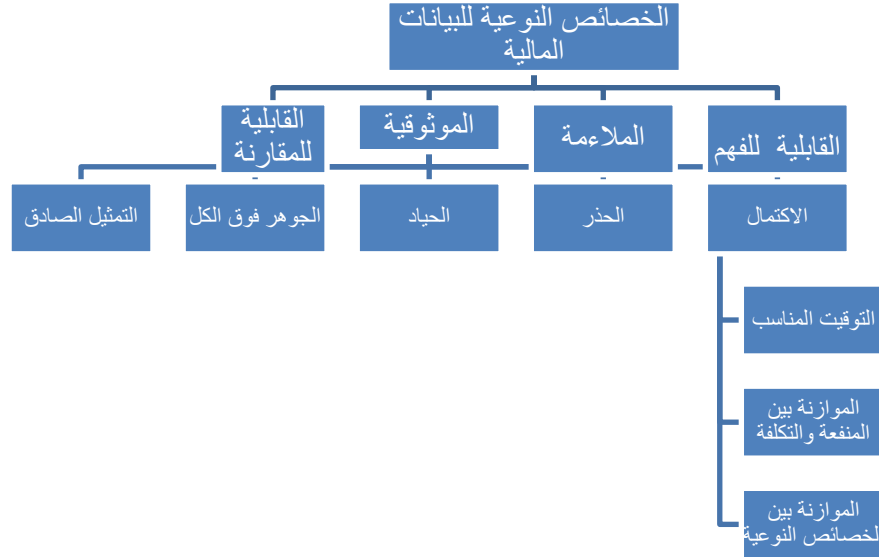
من اجل تحقيق أهدافها فإن البيانات المالية تعد على أساس الاستحقاق وبموجب هذا الأساس يتم الاعتراف بآثار العمليات المالية والإحداث الأخرى عندما تحدث، وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادلها، ويجري قيدها في السجلات المحاسبية وتقريرها في البيانات المالية عن الفترات التي تمت فيها. لذلك فإن البيانات المعدة على أساس الاستحقاق تبلغ المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل وتبلغهم عن التزامات دفع النقدية في المستقبل.

ب. قاعدة الاستمرارية *Going Concern*

إعداد البيانات المالية بافتراض أن المشروع سيبقى يعمل في المستقبل المنظور، وعلية يفترض أنه ليس للمشروع النية أو الحاجة للتصفية أو التقليل .

- 2.1. الخصائص النوعية للبيانات المالية وهي "14":

والتي سوف يتم توضيحها بالشكل التالي:



الشكل من اعداد الباحث

2.اهداف البيانات المالية:

1. تهدف البيانات المالية (القوائم المالية) الى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء للمؤسسة.
2. تهدف البيانات المالية المعدة لهذا الغرض الى تحقيق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين.
3. تهدف البيانات المالية الى اظهار نتائج مسؤولية الادارة او محاسبة الادارة عن الموارد التي أودعت لديها"15".

### المبحث الثالث

#### الجانب العملي والتطبيقي

**المحور الأول. مجتمع وعينة البحث.**

قام الباحث عن طريق القيام بدراسة استطلاعية تحليلية لأراء عينة من مدراء وموظفين في المصارف عينة البحث وتم اختيار مصرفي( مصرف سومر التجاري ش.م.خ، مصرف الاستثمار العراقي ش.م.خ ) ، وعن طريق إعداد استمارة استبانه إحصائية وزعت قوامها (40) مفردة ، حيث طلب من أفراد عينة البحث والدراسة الاستطلاعية الإجابة على فقرات الاستبانه المفتوحة بكل صراحة ودقه وموضوعية تمهيدا لبناء الاستبانه النهائية بصورة سليمة (ملحق جدول رقم 1) إجابات عينة الدراسة .

بعد ذلك تم تحليل استجابات العينة موضوع الدراسة حيث أعيدت صياغة الفقرات الأخرى بما يتناسب مع مواصفات الفقرات التي تصلح لمثل هذا المقياس او الاستبيان وألغيت الفقرات المتشابه المعنى وعليه أصبح الاستبيان بصور نهائية مؤلفا من (25) فقرة كما مبين في ( ملحق الجدول رقم 1).

**المحور الثاني. الطرق الإحصائية لاحتساب نتائج الاستبانه.**

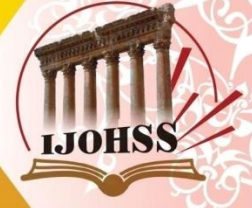
تم اعتماد الطريقة الإحصائية الآتية:

اولا. الوسط المرجح ولحساب الوسط المرجح لكل عبارة من عبارات الاستبانه أعطي (3) درجات للبدل الأول من المقياس (موافق) و (2) درجتان للبدل الثاني من المقياس (موافق الى حد ما) (1) درجة للبدل الثالث (غير موافق) التي وضحت في

( ملحق جدول رقم 2) إجابات عينة الدراسة مرتبة تنازليا حسب الوسط المرجح والنسبة المئوية.

ثانيا. تم حساب الوسط المرجح وفقا للقانون التالي:

$$1. \text{الوسط المرجح} = 1 \times 3 + 2 \times 2 + 3 \times 1 = 1 \times 3 + 2 \times 2 + 3 \times 1$$



حيث أن :

ك1= مجموع التكرار عند الاستجابة الاولى (موافق).

ك2= مجموع التكرار عند الاستجابة الثانية (غير موافق الى حد ما).

ك3= مجموع التكرار عند الاستجابة الثانية (غير موافق).

ك= المجموع الكلي للعينة.

2. الوزن المنوي = الوسط المرجح×100%

الدرجة القصوى

3. الدرجة القصوى= وهي أعلى درجة في المقياس والذي يبدأ بثلاثة وينتهي بواحد.

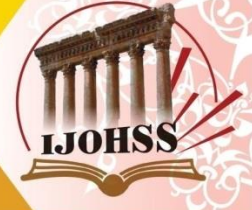
### المحور الثالث. تحليل نتائج الدراسة لعينة البحث في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية .

من خلال تحليل استجابات عينة البحث تبين في الجدول رقم (1) الفقرة الثالث عشر ( المعايير المحاسبية الدولية هي تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وادوات مالية مستحدثة وتقديم حلول مبتكرة للإفصاح المحاسبي) قد حصلت على وسط مرجح (2.4) وجاءت في المرتبة الأولى فهي من الدوافع المهمة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات المالية مثل المصارف والبنوك، بينما جاءت في الفقرة الثانية ( زيادة جودة البيانات المالية للمصارف والإفصاح عنها في حال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية) في المرتبة الثانية فقد حصلت على وسط مرجح (2.36) أي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الموحدة تؤدي الى زيادة جودة وقيمة البيانات المالية في المؤسسات المالية عينة البحث والدراسة.

وحصلت الفقرة (16) (أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي الى تطوير العمل والاجراءات المالية والعرض العادل للقوائم المالية ويعزز من ثقة المستخدمين للبيانات المالية) على وسط مرجح (2.35) واحتلت المرتبة الثالثة وهذا يعني ان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية دائماً ما يؤدي الى تقديم معلومات وقوائم مالية عادلة و واضحة وأثرها على جودة البيانات المالية للمستخدمين ، واحتلت الفقرة (7) (عدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يمكن يشكل عامل ردع للمستثمر الاجنبي) المرتبة الرابعة حيث حصلت على وسط مرجح (2.32) حيث تشير هذا الفقرة إلى الحاجة الماسة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والا كان دافع لطرده المستثمرين والاموال، وجاءت الفقرة (18) بالمرتبة الخامسة حيث اوضحت (أن البيانات المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي والإفصاح المحاسبي )، والفقرة (1) التي تخص (ضعف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المصارف العراقية الخاصة ) في المرتبة السادسة، اما بالنسبة لل فقرات(6) (يساعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في توفير المعلومات اللازمة في مجال جذب الاستثمارات) والفقرة (8) (ادوات الإفصاح والعرض للمعايير المحاسبية الدولية تقلل من المخاطر المصرفية) والفقرة (25) (أن المعايير المحاسبية الدولية ليس اداة استرشاد عام فقط وانما هي تعبير عن كيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين) فقد جاءت هذه الفقرات في المرتبة السابعة وحصلت على وسط مرجح (2.23)، والفقرات (6، 8) تعني الاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية يزيد من جذب الاستثمارات ويقلل من المخاطر مما يؤثر ايجابا على دور المستخدمين للبيانات المالية، اما الفقرة (25) أن لهذه الفقرة أهمية في معرفة كيفية تطبيق المعايير المحاسبة الدولية وأثرها في تقديم بيانات مالية ذات جودة للمستخدمين .

واحتلت المرتبة الثامنة الفقرة (17) (يعمل الإفصاح المحاسبي على خدمة جميع مستخدمي البيانات المالية وتلبية احتياجاتهم) وحصلت على وسط مرجح (2.21) حيث أن الإفصاح المحاسبي يعلب دورا مهما لبيان القدرة المالية من خلال تقديم بيانات مالية صحيحة وخالية من التضليل وذات جودة في المؤسسات المالية ومنها المصارف الخاصة عينة البحث.

وحصلت الفقرة (4) (معظم المدراء وموظفي المحاسبين والمدققين غير مؤهلين لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية) والفقرة (23) (العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية تشكل عائقا في تبني تطبيق المعايير المحاسبية الدولية) على وسط مرجح (2.18) حيث احتلت المرتبة التاسعة، تؤكد هذه الفقرات على أهمية أن يكون المحاسب والمدقق ملم بالمعايير المحاسبية الدولية وكذلك العوامل السياسية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة المالية في الدولة من اهم الدوافع لتطبيق تلك المعايير .



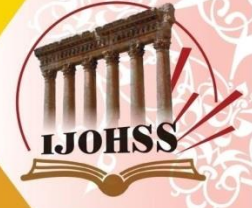
بينما جاءت الفقرات (19) و(24) المرتبة العاشرة على التوالي (بيئة العمل العراقية غير مهيأة في الوقت الحالي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية نظرا لمتطلبات التطبيق) و(يهدف تطبيق المعايير المحاسبية الى حماية المستخدمين والمستثمرين المحليين والدوليين) حيث حصلت على وسط مرجح (2.16) وهذا يعني أن سبب عدم اهتمام الدولة في بيئة العمل وحماية المستثمرين بسبب السوء والفساد في المؤسسات المالية يؤدي إلى عدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لاكتشاف الأخطاء وبالتالي ضعف في أداء جودة البيانات المالية.

وجاءت في الفقرة (14) (تعمل المعايير المحاسبية الدولية على خفض تكاليف التمويل وزيادة عائد الاستثمار في المصارف) في المرتبة الحادي عشر وحصلت على وسط مرجح (2.15) وهو من الدوافع والأسباب المهمة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية لعينة البحث. واحتلت المرتبة الثانية عشر وحصلت على وسط مرجح (2.14) الفقرة (3) (قلة الدورات التطويرية والتعليمية لتطبيق المعايير المحاسبية واخر المستجدات والانظمة لها) حيث أن قلة الدورات التطويرية ومواكبة التطور في مجال المحاسبة والتدقيق الحديثة يعتبر سبباً ودافعا لعدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وبالتالي عدم الافصاح مما يؤدي إلى تفشي الفساد والاختلاس والسرقة في المؤسسة المالية في القطاع المصرفي العراقي.

كما توضح الفقرة (5) (قلة الافصاح والقياس المحاسبي للبيانات المالية في المصارف موضوع البحث ادى الى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية) التي احتلت على المرتبة الثالث عشر وحصلت على وسط مرجح (2.12)، تعتبر من الدوافع المهمة وله أثره على جودة المعلومات المحاسبية هو عدم إجراء افصاح للبيانات المالية لسنوات عدة مما يؤدي زيادة في السرقة والفساد المالي والإداري لذا من الضروري تطبيق المعايير.

وفي المرتبة الرابع عشر احتلت الفقرتين (11) (عدم قابلية الفهم للمعايير المحاسبية الدولية من قبل المستخدمين اثر على تطبيقه في المصارف) والفقرة (12) (العرض القياس من ادوات الافصاح المحاسبي للمعايير المحاسبية الدولية التي تطبق في المصارف) حيث حصلت على وسط مرجح (2.11) نلاحظ من خلال الفقرتين أن هناك سببان في عدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية هو عدم الفهم للمعايير وكذلك العرض والافصاح المحاسبي للبيانات المالية مما يؤدي الى عدم تقديم معلومات محاسبية مفيدة للمستخدمين.

واحتلت الفقرة (22) (تبنى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية اضافة الى معايير محاسبية محلية يخلق عبئا متزايدا بخصوص تطبيق المعايير) المرتبة الخامس عشر وحصلت على وسط مرجح (2.08)، حيث نلاحظ أن هناك تشابه في اغلب متطلبات التطبيق بين المعايير المحلية والدولية لكن لا توجد رؤية حقيقية للتطبيق والتوحيد بينهما في المؤسسات المالية وهي المصارف الخاص موضوع البحث. كما توضح الفقرة (21) ( أن وجود خصائص نوعية للبيانات المالية المبنية على اساس المعايير المحاسبية الدولية موحدة عالميا يعطيها الثقة) التي احتلت على المرتبة السادس عشر وحصلت على وسط مرجح (2.07)، تعتبر من الأسباب المهمة وله أثره في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جودة البيانات المالية عند إجراء قوائم مالية موحدة عالميا لجميع المستفيدين والمستخدمين من مستثمرين وغيرهم. اما الفقرات (10) ( على المصارف العراقية أن تحرص على ان يكون المحاسب والمدقق مدركا للمعايير المحاسبية الدولية ) والفقرة (15) (المعايير المحاسبية الدولية نظام صعب التطبيق في المصارف العراقية) والفقرة (20) (انسجام القوانين والانظمة والتشريعات العراقية وتوافقها مع المعايير المحاسبية الدولية رغم بطئ تطبيقها) فقد احتلت المرتبة السابع عشر وحصلت على وسط مرجح (2.06) فالفقرة (10) ناتجة من الدوافع من عدم الاهتمام من قبل الإدارة العليا في المصارف في تطوير معلومات المحاسبين ومرتبطة بالفقرة (3) قلة الدورات التطويرية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مما سبب عدم الجدية في تطبيق المعايير، اما الفقرتين (15) و(20) أن المعايير المحاسبية الدولية نظام صعب التطبيق والقوانين والتشريعات والانظمة العراقية منسجمة او غير منسجمة معها كل ذلك بسبب عدم جدية وعدم توفر البيئة الملائمة للتطبيق، مما يؤثر على عمل المحاسب والمدقق في المصارف عينة البحث ودافع للتأخير في عمله وضعف دوره في تزويد إدارة والجهات المعنية بمعلومات محاسبية مفيدة لجميع الأطراف مما يزيد من حالات التزوير والاختلاس والسرقة وتضليل البيانات المالية في المؤسسات المالية العراقية. وجاءت الفقرة (9) (في التطبيق والواقع تواجه المصارف الكثير من العقبات في انتهاج اسلوب الافصاح المحاسبي للبيانات المالية) في المرتبة الأخيرة الثامن عشر وحصلت على وسط مرجح (1.98) ، حيث تشير هذه الفقرة الى أن الدوافع والاسباب المتعلقة بالمحاسبين والمدققين أنفسهم والإدارة العليا للمؤسسة المالية وهي المصارف الخاص العراقية عينة البحث والتطبيق تحتل أهمية اكبر في تأثيرها على مستوى الإفصاح في البيانات المالية ودور تطبيق



المعايير المحاسبية الدولية وبتالي زيادة في جودة المعلومات التي يستخدمها الجهات الخارجية من مستثمرين ومقرضين .

### الخاتمة

وفي الخاتمة يرى الباحث أن مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة العراقية عينة البحث يكون من خلال دور الشركات ومكاتب التدقيق والجهات المهنية الاخرى في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ودور الجامعات والمؤسسات العلمية الاخرى في تحقيق هذا التطبيق، واخص الى جملة من النتائج والتوصيات وكما يلي:

### النتائج

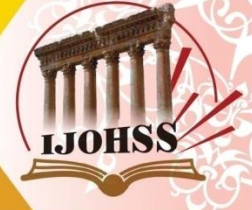
بعد استعراض وتحليل آراء الموظفين عينة البحث المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية واثرها على البيانات المالية لعينة البحث من خلال الإفصاح والقياس المحاسبي لها والتي تضمنت الاستبيان المعد لذلك في الجدول رقم 1 و2 توصلنا إلى النتائج التالية:

1. أن البيانات المالية المبنية على اساس تطبيق المعايير المحاسبية الدولية موحدة عالميا يعطيها الثقة .
2. عدم الاهتمام بالدورات التطويرية في مجال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للموظفين وقلة الإلمام بها وبتالي قلة الإفصاح والقياس المحاسبي والنتيجة ضعف في جودة أداء البيانات المالية للمصارف الخاصة.
3. من النتائج التي توصل لها الباحث في الواقع والتطبيق العملي تواجه المصارف الكثير من العقبات في انتهاج اسلوب الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية وبتالي الحاجة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية .
4. انسجام القوانين والانظمة والتشريعات العراقية وتوافقها مع المعايير المحاسبية الدولية رغم بطئ تطبيقها.
5. تبني تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المصارف العراقية اضافة الى معايير محاسبية محلية يخلق عبئا متزايدا بخصوص تطبيق المعايير (IAS).
6. يهدف تطبيق المعايير المحاسبية الى حماية المستخدمين والمستثمرين المحليين والدوليين وبتالي جذب الاستثمارات والاموال الى المصارف الخاصة العراقية عينة البحث.
7. بيئة العمل العراقية غير مهياة في الوقت الحالي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية نظرا لمتطلبات التطبيق .
8. تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يساعد في جودة البيانات المالية من خلال زيادة الإفصاح والوضوح والشفافية وبتالي يساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات رشيدة.

### التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث حول دوافع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومن اجل السعي الجاد بتطبيق المعايير (IAS) نقدم التوصيات التالية:

1. الزام سوق العراق للاوراق المالية كافة الشركات والمؤسسات المالية المدرجة بها بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية لما لهذه المعايير من تحسين جودة وشفافية البيانات المالية .
2. الاهتمام بمتابعة وتطوير قدرات الموظفين من محاسبين ومدققين من خلال إشراكهم في دورات تطويرية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعرفة أحر الأساليب الحديثة المتبعة لعملية الإفصاح والقياس المحاسبي للبيانات المالية كل هذا من شأن أن يرفع من مستوى تطبيق تلك المعايير وبتالي تقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية للمستخدمين وتقليل هدر المال العام للمؤسسة المالية كالمصارف عينة البحث.
3. ضرورة تطبيق المؤسسات والشركات المالية بشكل كامل المعايير المحاسبية الدولية (IAS) حتى تكون البيانات والمعلومات المالية مفيدة للأطراف الأخرى .
4. توفر بيئة عمل صالحة وخالية من المشاكل والتعقيدات لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية له اثره على جودة البيانات المالية للمستخدمين والمستثمرين محليا ودوليا.
5. بهدف نشر الوعي حول دوافع وأهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يجب عقد مؤتمرات وندوات لما لها من دور فعال في جودة البيانات والمعلومات المحاسبية.



6. الاهتمام بالدراسات والبحوث المتخصصة حول دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتي تكشف عن الصعوبات التي تواجهها في التطبيق والاستفادة من توصياتها كإجراء علمي لرفع المستوى توحيد البيانات المالية عموماً.

### الهوامش

1. أ. رأفت حسين مطير ، المحاسبة الدولية: 2008 ، ص7.
2. محمد الأمين تاج الأصفياء، نظرية المحاسبة في الأطر التقليدية الغربية: 2011، ص111.
3. أ. رأفت حسين مطير ، مصدر سابق : 2008، ص9.
4. د. محمد حويش علاوي الشجيري ، المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي: 2020 ، ص441.
5. د. محمد الشجيري ، مصدر سابق : 2020 ، 471.
6. دادة دليله ، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي : 2013، ص63.
7. جورج توما بيداويد ، الإفصاح المحاسبي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في استراليا : 2012، ص2.
8. معتز برهان جميل العكر ، اثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني: 2010، ص19.
9. نبيل عبد الرؤف إبراهيم ، اثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية: 2012، ص6.
10. مجدي احمد السيد الجعيري ، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية : 2011، ص5.
11. د. احمد حلمي جمعة ، نظرية المحاسبة المالية: 2010، ص31.
12. د. يوحنا آل آدم ، صالح ، مبادئ المحاسبة أسس واصول علمية وعملية: 2000، ص409.
13. د. احمد حلمي جمعة ، مصدر سابق: 2010، ص39.
14. د. احمد حلمي جمعة ، مصدر سابق: 2010، ص40.
15. <https://www.babaelsoftco.com>

### المراجع و المصادر

#### اولاً. الكتب العربية والعراقية

1. الشجيري، محمد حويش علاوي، (المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي)، الطبعة الأولى ،الجامعة العراقية، بغداد، العراق، 2020.
2. حسن البصري، محمد الأمين تاج الأصفياء، ( نظرية المحاسبة في الأطر التقليدية الغربية) ، الطبعة الأولى، الدار العالمية للنشر والتوزيع، جامعة الجزيرة، السودان، 2011 .
3. جمعة، احمد حلمي، (نظرية المحاسبة المالية "النموذج الدولي الجديد")، الطبعة الأولى، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2010.
4. مطير، رأفت حسين، (المحاسبة الدولية)، الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
5. يوحنا، عبد آل آدم ، صالح رزق، (مبادئ المحاسبة )، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ،جامعة الأهلية ، عمان، الأردن ، 2000.

#### ثانياً. الرسائل والاطاريح العلمية العربية والأجنبية

6. العكر ،معتز برهان جميل،(أثر مستوى الإفصاح في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني )،رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن، 2009.

7. بيداويد، جورج توما، (الإفصاح المحاسبي أثره وأهمية في نمو الأعمال التجارية العربية في استراليا)، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، الدنمارك، 2012.
8. دليلة، دادة، (الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

#### ثالثاً. الأبحاث العلمية العربية والأجنبية

9. إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف، (أثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية)، أكاديمية الشروق، مصر، 2012.
10. الجعبري، مجدي احمد، (الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية- دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة)، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، الدنمارك، المجلد 2011، العدد 9، 2011.

رابعاً. مواقع مختارة على الانترنت:

11. <https://www.babaelsoftco.com>

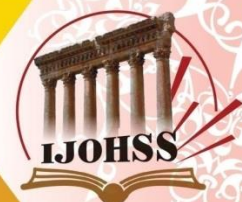
## References

1. Al-Shujairi, Muhammad Huwaih Allawi, (International Accounting and Financial Reporting Standards), First Edition, Iraqi University, Baghdad, Iraq, 2020.
2. Hassan Al-Basri, Muhammad Al-Amin Taj Al-Asfia, (Accounting Theory in Western Traditional Frameworks), First Edition, International Publishing and Distribution House, University of Gezira, Sudan, 2011.
3. Jumah, Ahmad Helmy, (Financial Accounting Theory "The New International Model"), First Edition, Al-Zaytoonah University of Jordan, Amman, Jordan, 2010.
4. Mutair, Raafat Hussein, (International Accounting), First Edition, Islamic University, Gaza, Palestine, 2008.
5. Youhanna, Abd Al Adam, Salih Rizk, (Principles of Accounting), first edition, Al-Hamed Publishing and Distribution House, Al-Ahliyya University, Amman, Jordan, 2000.
6. Al-Aker, Moataz Burhan Jamil, (The Impact of the Level of Disclosure in the Published Financial Statements on the Implications of the Financial Crisis in the Jordanian Banking Sector), Master Thesis, Middle East University, Jordan, 2009.
7. Bidawid, George Touma, (Accounting disclosure its impact and importance on the growth of Arab business in Australia), PhD thesis, Arab Academic University in Denmark, College of Business and Economics, Department of Accounting, Denmark, 2012.
8. Delilah, Dada, (Accounting Disclosure in the Financial Statements of Banks According to the Financial Accounting System), Master Thesis, Qasdi Merbah University, Ouargla, Algeria, 2013.

9. Ibrahim, Nabil Abdel Raouf, (The Impact of the Updated Accounting Disclosure Models and Rules on the Efficiency of the Egyptian Stock Market), Shorouk Academy, Egypt, 2012.
10. Al-Jabari, Magdy Ahmed, (Accounting Disclosure in Light of International Accounting Standards - a field study on the Saudi Basic Industries Corporation (SABIC) a joint stock company), Journal of the Arab Open Academy in Denmark, Denmark, Volume 2011, Issue 9, 2011.
11. www.babaelsoftco.com//https:

ملحق جدول رقم (1)  
إجابات عينة البحث في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية واثـر الإفصاح والقياس المحاسبي في البيانات المالية

ت	الدوافع	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق
1	ضعف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المصارف العراقية الخاصة .	75	62	30
2	زيادة جودة البيانات المالية للمصارف والإفصاح عنها في حال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.	95	45	33
3	قلة الدورات التطويرية والتعليمية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وأخر المستجدات والأنظمة لها	77	67	50
4	معظم المدراء وموظفي المحاسبين والمدققين غير مؤهلين لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية	97	88	54
5	قلة الإفصاح والقياس المحاسبي للبيانات المالية في المصارف موضوع البحث أدى إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	87	75	37
6	يساعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في توفير المعلومات الملائمة واللازمة في مجال جذب الاستثمارات	72	90	38
7	عدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يمكن ان يشكل عامل ردع للمستثمر الأجنبي.	93	70	30
8	ادوات الإفصاح والعرض للمعايير المحاسبية الدولية تقلل من المخاطر المصرفية.	90	67	43
9	في التطبيق والواقع تواجه المصارف الكثير من العقبات في انتهاج أسلوب الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية.	56	83	60
10	على المصارف العراقية أن تحرص على أن يكون المحاسب والمدقق مدركا للمعايير المحاسبية الدولية.	55	102	43
11	عدم قابلية الفهم للمعايير المحاسبية الدولية من قبل المستخدمين اثر على تطبيقه في المصارف العراقية	60	100	40
12	العرض والقياس من أهم أدوات الإفصاح المحاسبي للمعايير الدولية التي تستخدم في المصارف	67	85	45
13	المعايير المحاسبية الدولية هي تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة وتقديم حلول مبتكرة للإفصاح المحاسبي.	90	100	10
14	تعمل المعايير المحاسبية الدولية على خفض تكاليف التمويل وزيادة عائد الاستثمار في المصارف	70	90	40

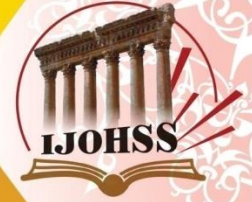


48	95	57	المعايير المحاسبية الدولية نظام صعب التطبيق في المصارف العراقية.	15
14	102	86	ان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي التطوير العمل والإجراءات المحاسبية والعرض العادل للقوائم المالية ويعزز من ثقة المستخدمين بالبيانات المالية.	16
33	85	75	يعمل الإفصاح المحاسبي على خدمة جميع مستخدمي البيانات المالية وتلبية احتياجاتهم.	17
20	110	80	تعد البيانات المالية (القوائم المالية) الوسيلة الأساسية للإبلاغ والإفصاح المحاسبي .	18
42	89	77	بيئة العمل العراقية غير مهياة في الوقت الحالي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية نظرا لمتطلبات التطبيق.	19
48	92	60	انسجام القوانين والأنظمة والتشريعات العراقية وتوافقها مع المعايير المحاسبية الدولية رغم بطئ تطبيقها.	20
50	81	64	ان وجود خصائص نوعية للبيانات المالية المبنية على أساس المعايير محاسبية موحدة عالميا يعطيها الثقة.	21
47	83	70	تبني تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إضافة الى معايير محاسبية محلية يخلق عبئا متزايدا بخصوص تطبيق المعايير.	22
36	92	72	العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية تشكل عائقا في تبني تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.	23
34	100	66	يهدف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الى حماية المستخدمين والمستثمرين المحليين والدوليين.	24
30	95	75	أن المعايير المحاسبية الدولية ليست أداة استرشاد عام فقط وإنما هي تعبير عن كيفية تطبيق مبادئ محاسبية معينة.	25

### ملحق جدول رقم (2)

#### إجابات عينة البحث مرتبة تنازلياً حسب الوسط المرجح والوزن المنوي

المرتبة	الوزن المنوي %	وسط مرجح	الدوافع	ت	ت
1	80	2.4	المعايير المحاسبية الدولية هي تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة وتقديم حلول مبتكرة للإفصاح المحاسبي.	13	1
2	78.66	2.36	زيادة جودة البيانات المالية للمصارف والإفصاح عنها في حال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.	2	2
3	78.33	2.35	ان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي التطوير العمل والإجراءات المحاسبية والعرض العادل للقوائم المالية ويعزز من ثقة المستخدمين بالبيانات المالية.	16	3
4	77.33	2.32	عدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يمكن ان يشكل عامل ردع للمستثمر الأجنبي.	7	4
5	77	2.28	تعد البيانات المالية (القوائم المالية) الوسيلة الأساسية للإبلاغ والإفصاح المحاسبي .	18	5
6	75.33	2.26	ضعف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المصارف العراقية الخاصة .	1	6
7	74.33	2.23	يساعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في توفير المعلومات الملائمة واللازمة في مجال جذب الاستثمارات	6	7
7	74.33	2.23	ادوات الإفصاح والعرض للمعايير المحاسبية الدولية تقلل من المخاطر المصرفية.	8	8
7	74.33	2.23	أن المعايير المحاسبية الدولية ليست أداة استرشاد عام فقط وإنما هي تعبير عن كيفية تطبيق مبادئ محاسبية معينة.	25	9
8	73.66	2.21	يعمل الإفصاح المحاسبي على خدمة جميع مستخدمي البيانات المالية وتلبية احتياجاتهم.	17	10
9	72.66	2.18	معظم المدراء وموظفي المحاسبين والمدققين غير مؤهلين لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية	4	11
9	72.66	2.18	العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية تشكل عائقا في تبني تطبيق المعايير	23	12



			المحاسبية الدولية.		
10	72	2.16	بيئة العمل العراقية غير مهبة في الوقت الحالي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية نظرا لمتطلبات التطبيق.	19	13
10	72	2.16	يهدف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الى حماية المستخدمين والمستثمرين المحليين والدوليين.	24	14
11	71.66	2.15	تعمل المعايير المحاسبية الدولية على خفض تكاليف التمويل وزيادة عائد الاستثمار في المصارف.	14	15
12	71.33	2.14	قلة الدورات التطويرية والتعليمية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وأخر المستجدات والأنظمة لها	3	16
13	70.66	2.12	قلة الإفصاح والقياس المحاسبي للبيانات المالية في المصارف موضوع البحث أدى إلى تطبيق المعايير الدولية	5	17
14	70.33	2.11	عدم قابلية الفهم للمعايير المحاسبية الدولية من قبل المستخدمين اثر على تطبيقه في المصارف العراقية	11	18
14	70.33	2.11	العرض والقياس من أهم أدوات الإفصاح المحاسبي للمعايير الدولية التي تستخدم في المصارف	12	19
15	69.33	2.8	تبني تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إضافة الى معايير محاسبية محلية يخلق عبئا متزايدا بخصوص تطبيق المعايير.	22	20
16	69	2.07	ان وجود خصائص نوعية للبيانات المالية المبنية على أساس المعايير محاسبية موحدة عالميا يعطيها الثقة.	21	21
17	68.66	2.06	على المصارف العراقية أن تحرص على أن يكون المحاسب والمدقق مدركا للمعايير المحاسبية الدولية.	10	22
17	68.66	2.06	المعايير المحاسبية الدولية نظام صعب التطبيق في المصارف العراقية.	15	23
17	68.66	2.06	انسجام القوانين والأنظمة والتشريعات العراقية وتوافقها مع المعايير المحاسبية الدولية رغم بطئ تطبيقها.	20	24
18	66	1.98	في التطبيق والواقع تواجه المصارف الكثير من العقبات في انتهاج أسلوب الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية.	9	25